المعهد المغربي لتحليل السياسات
MOROCCAN INSTITUTE FOR POLICY ANALYSIS
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵜ ⴰⵎⵖⵔⴱⵉ ⵏ ⵜⵙⵖⵓⵔⵉⵏ ⵏ ⵜⵙⵎⵙⵓⵔⵜ

مؤشر الثقة في المؤسسات
الموجة الرابعة 2023

هل الثقة السياسية في المغرب في تراجع؟

النتائج الأولية

د. محمد مصباح
د. رشيد أوراز
دة. هاجر الإدريسي

مؤشر الثقة في المؤسسات
الموجة الرابعة 2023

هل الثقة السياسية في المغرب في تراجع؟

النتائج الأولية

د. محمد مصباح
د. رشيد أوراز
دة. هاجر الإدريسي

فريق البحث :

د. محمد مصباح

د. رشيد أوراز

دة. هاجر الإدريسي

يونيو 2023

الفهرس

أبرز النتائج	9
تقديم	11
منهجية البحث	13
الثقة السياسية	17
الثقة في المؤسسات المنتخبة وغير المنتخبة	17
الثقافة السياسية	20
المشاركة في الحياة العامة والمساءلة الاجتماعية	21
الثقة المدنية والمشاركة السياسية	24
الفساد	30
الثقة في المستقبل	31
الثقة الاجتماعية	34
الفريق البحثي	38

فهرس المبيانات

المبيان 1: التوزيع حسب الجنس 14
المبيان 2: التوزيع العمري 14
المبيان 3: مناطق حضرية / قروية 15
المبيان 4 : الجهة 15
المبيان 5: المستوى التعليمي 16
المبيان 6: الدخل 16
المبيان 7: تطور الثقة في المؤسسات المنتخبة بين 2020 و 2023 17
المبيان 8: الثقة في مختلف المؤسسات السياسية والاقتصادية سنة 2023 20
المبيان 9: معرفة أسماء رؤساء مختلف المؤسسات السياسية 21
المبيان 10: التواصل مع ممثل منتخب 22
المبيان 11: تواصل المواطنين مع مؤسسات مختلفة 22
المبيان 12: مستوى الرضى عن جودة التواصل مع الممثل المنتخب 23
المبيان 13: الرضى العام عن مختلف جوانب مجالس البلديات 24
المبيان 14: العضوية في إحدى منظمات المجتمع المدني 25
المبيان 15: الانتماء إلى الأحزاب السياسية 26
المبيان 16: الاهتمام بالشؤون السياسية 26
المبيان 17: المشاركة المدنية 27
المبيان 18: المشاركة في الانتخابات السابقة 28
المبيان 19: الرغبة في المشاركة في الانتخابات المقبلة 28
المبيان 20: مستوى الرضى عن مختلف جوانب انتخابات 2021 29
المبيان 21: احترام حقوق الانسان 30
المبيان 22: تصورات المواطنين عن الرشوة 31
المبيان 23: الرضى عن التوجه المجتمعي العام في المغرب 32
المبيان 24: أهداف مهمة يجب على الحكومة المغربية تحقيقهاخلال السنوات الخمس المقبلة 33
المبيان 25: الثقة الاجتماعية 35
المبيان 26: تصورات الثقة بين المغاربة 35
المبيان 27: مستوى ثقة المستطلعين في الناس 36
المبيان 28: تكوين الصداقات مع فئات مختلفة 37
المبيان 29: الافتخار بالهوية المغربية 37

أبرز النتائج

1. هناك انخفاض عام في الثقة بالمؤسسات المنتخبة، بما في ذلك الحكومة الحالية مقارنة بالعام الماضي. 43 في المائة من المغاربة يثقون بالحكومة في عام 2023 مقارنة بـ 69 في المائة في عام 2022.

2. انخفضت الثقة في الأحزاب السياسية والبرلمان إلى 33 في المائة و42 في المائة على التوالي.

3. تتمتع المؤسسات السياسية المحلية بثقة أعلى. 62 في المائة من المستجيبين أعربوا عن ثقتهم في المجالس البلدية المحلية.

4. حظيت وزارة الداخلية ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بثقة عالية بنسبة 73في المائة و83في المائة على التوالي.

5. انخفضت الثقة في التعليم العام قليلاً إلى 76 في المائة، بينما انخفضت الثقة في التعليم الخاص بشكل كبير إلى 55 في المائة.

6. تبقى الثقة في خدمات الصحة العامة منخفضة عند 49 في المائة، بينما تتمتع خدمات الصحة الخاصة بثقة أعلى بنسبة 72 في المائة.

7. شهد النظام البنكي مستوى ثقة متوسط بنسبة 58 في المائة.

8. تتمتع منظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية بمستويات ثقة بنسبة 58 في المائة و44 في المائة على التوالي.

9. تؤكد نتائج هذا العام مرة أخرى أن المؤسسات غير المنتخبة تتمتع بمستويات ثقة أعلى مقارنة بالمؤسسات المنتخبة. تبقى الشرطة والجيش والدرك هي المؤسسات الأكثر ثقة بمستويات ثقة 87 في المائة، 89 في المائة، و84 في المائة على التوالي.

10. فقط 8 في المائة من المستجيبين هم أعضاء في منظمة المجتمع المدني.

11. هناك مشاركة منخفضة في السياسة الرسمية حيث أن 98 في المائة من المستجيبين ليسوا أعضاء في أي حزب سياسي.

12. تظل الإدراكات حول الفساد عالية حيث يدعي 83 في المائة من المستجيبين أن الرشوة منتشرة في المغرب.

13. مستوى الثقافة السياسية محدود. على الرغم من أن 83 في المائة قالوا إنهم يعرفون اسم رئيس الحكومة، إلا أن إجاباتهم تباينت بين عزيز أخنوش وعبد الإله بنكيران وسعد الدين العثماني؛ بينما عرف 6 في المائة فقط اسم رئيس مجلس النواب في البرلمان و2 في المائة عرفوا اسم رئيس مجلس المستشارين.

14. التواصل بين المواطنين وممثليهم المنتخبين محدود، وأظهرت النتائج أن 11 في المائة فقط منهم تواصلوا مع ممثل منتخب.

تقديم

قام المعهد المغربي لتحليل السياسات ببناء تطوير مشروع مؤشر الثقة في المؤسسات لقياس وتحليل مستوى ثقة المواطنات والمواطنين المغاربة في مختلف المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. يهدف هذا المشروع إلى توفير منصة للنقاش العمومي حول مسألة الثقة في المؤسسات في المغرب وتقديم توصيات ومقترحات لصناع القرار من أجل تعزيز هذه الثقة.

تناولت التقارير الثلاثة السابقة مسألة ثقة المغاربة في مؤسسات مختلفة، بما في ذلك البرلمان وقطاعات التعليم والرعاية الصحية والإدارة العمومية. أُجريت الموجة الأولى من «مؤشر الثقة في المؤسسات: البرلمان وما وراءه في المغرب» (2020) قبل جائحة كوفيد19-، وتناولت خصائص الثقة وانعدامها لدى المغاربة في مؤسسة ذات دور مركزي في سير الحياة الديمقراطية في البلاد: البرلمان. أظهر تحليلنا أن البرلمان كان من أقل المؤسسات التي تحظى بثقة المغاربة، سواء في البحث النوعي أو الاستطلاع الكمي، وقد تم اعتبارها مؤسسة ذات أداء ضعيف، حيث ليس للنواب أجندة واضحة ولا يمكن محاسبتهم من قبل المواطنين.

أما الموجة الثانية من «مؤشر الثقة في المؤسسات: قطاعي التعليم والصحة» (2021) فقد حددت طبيعة ومستوى الثقة في مؤسسات التعليم والرعاية الصحية. وعلى الرغم من الأزمة الصحية المرتبطة بانتشار فيروس كوفيد19- والظروف الطارئة التي فرضتها، ما زالت الصحة والتعليم تأتي في مقدمة أولويات المغاربة وفقاً لنتائج الدراسة. كما اكتشفنا أن مستويات الرضى في كل من قطاعي التعليم العمومي والخاص متشابهة إلى حد كبير، مع عدم وجود تباينات ملحوظة. وفي المقابل، كانت مستويات الرضى بشأن خدمات قطاع الصحة أدنى من نظيرتها في التعليم، وقد ظهر اختلاف أكثر وضوحا بين القطاعين الصحيين العمومي والخاص، حيث عبر الأفراد عن رضى أكبر عن الخدمات المقدمة في القطاع الخاص.

أما الموجة الثالثة من «مؤشر الثقة في المؤسسات: الإدارة العمومية» (2022) فألقت الضوء على الإدارة العمومية واستمرت في تشخيص الثقة السياسية في المغرب بعد انتخابات شتنبر 2021، التي كشفت عن نتائج ملحوظة وأثبتت تغيرا في المواقف الاجتماعية والسياسية للمواطنين. بشكل عام،

أعرب اثنان من كل ثلاثة مستطلعين عن رضاهم العام عن أداء الإدارة العمومية. كما تبين أن المغاربة راضون عن المرافق العمومية وإمكانية الاستفادة من الخدمات التي تقدمها مؤسسات الإدارة العمومية وأيضا عن موظفيها، في حين كانوا أقل رضى عن الوقت الذي يستغرقه إنجاز مهمة ما وإمكانية تقديم شكاوى رسمية.

تهدف الموجة الرابعة من «مؤشر الثقة في المؤسسات: المؤسسات السياسية» (2023) إلى تقييم شامل لمستويات الثقة السياسية في المغرب. لقد كشفت البيانات أن المواطنين يفقدون تدريجياً الثقة في المؤسسات المنتخبة ككل، وتحديدا في الحكومة الحالية. لقد لاحظنا العودة إلى الاتجاهات التي كانت سائدة قبل جائحة عام 2020، حيث كانت الثقة في المؤسسات السياسية منخفضة بشكل ملحوظ.

يتألف تقرير سنة 2023 من خمسة أقسام رئيسية، ويتناول أول قسم الثقة في المؤسسات السياسية، سواء المنتخبة وغير المنتخبة. يمكن أن تؤثر الثقة في هذه المؤسسات بشكل كبير على المجتمع، كأن تؤثر في كيفية تفاعل الناس مع هذه المؤسسات وكيف ينظرون إلى دورهم في المجتمع. وكما يمكن أن تؤدي مستويات الثقة العالية إلى ارتفاع المشاركة والتعاون، يمكن أن تؤدي مستويات الثقة المنخفضة إلى اللامبالاة وعدم المشاركة في الشأن العام وحتى ازدياد انعدام الثقة. يعالج القسم الثاني مسألة الثقة الاجتماعية من خلال تحليل مؤشرات الثقة البينية، وخاصة الثقة بالآخرين، بما في ذلك الأسرة النووية والعائلة الممتدة والجيران والغرباء. ويخصص القسم الثالث للثقة المدنية والسياسية كأحد أهم المحاور في مؤشر الثقة. وتعتمد الدراسة على العديد من المؤشرات، بما في ذلك الاهتمام والمشاركة في المجال العام، والانتماء الحزبي والمدني، وأنماط التصويت، والمشاركة المدنية، والتصورات حول أهداف الحكومة وأولوياتها. أما بالنسبة للقسم الرابع فهو يتطرق إلى التدابير الحكومية لمكافحة الفساد، بينما يتحدث القسم الأخير عن المسارات المستقبلية للبلدولة.

منهجية البحث

يوضح هذا القسم منهجية البحث المعتمدة في هذه الدراسة. اعتمد هذا التقرير على المنهج الكمي، وتستند النتائج الواردة فيه إلى التحليل الكمي للبيانات التي تم جمعها في الفترة ما بين 23 نونبر 2022 و23 فبراير 2023، بناء على عينة تمثيلية تتكون من 2000 شخص وفقا للهيكل الديموغرافي الذي حددته المندوبية السامية للتخطيط (RGHP 2014)، وهي عينة تمثيلية للسكان المغاربة الذين تبلغ أعمارهم 18 عاما فأكثر. للتأكد من تمثيل العينة، تم استخدام منهجية الأخذ عينات العشوائية الطبقية، باستخدام متغير «الجنس» كحصة محددة مسبقا لتحقيق توزيع متوان بين الإناث والذكور في العينة. تم جمع البيانات عبر المقابلات الهاتفية بمساعدة الحاسوب (CATI)، كما يتألف الاستبيان من 149 متغيرًا.

خصائص العينة: تضمنت العينة توزيعا متساويا بين الجنسين، حيث بلغت نسبة الإناث 50 بالمائة. يوضح التوزيع العمري أن 48 بالمائة من المستطلعين تتراوح أعمارهم بين 18 و35 عاما، و25 بالمائة تتراوح أعمارهم بين 35 و45 عاما، فيما يشكل كبار السن (65 وما فوق) 3 بالمائة من العينة. أما بالنسبة للتوزيع الجهوي، يعيش 21 بالمائة من المستجيبين في جهة الدار البيضاء الكبرى، تليها جهة الرباط-سلا-القنيطرة (14 بالمائة) وفاس-مكناس (14بالمائة). وتشكل جهة مراكش-آسفي 13 بالمائة من المستطلعين، بينما يعيش 3 بالمائة منهم في الجهات الجنوبية. يشكل سكان المناطق الحضرية 60 بالمائة مقابل 36 بالمائة في المناطق القروية. ويمثل أصحاب الدخل الأقل من 3000 درهم حوالي 52 بالمائة من المستطلعين، في حين يمثل أصحاب الدخل الذي يتراوح بين 3000 و8000 درهم في الشهر 22 بالمائة. وفقا لمستويات تعليمهم، فإن 17 بالمائة منهم بدون تعليم، و19 بالمائة لديهم مستوى ابتدائي، وحوالي 39 بالمائة لديهم مستوى تعليم إعدادي أو ثانوي، و10 بالمائة لديهم تعليم جامعي (السنة الأولى أو الثانية).

المبيان 1: التوزيع حسب الجنس

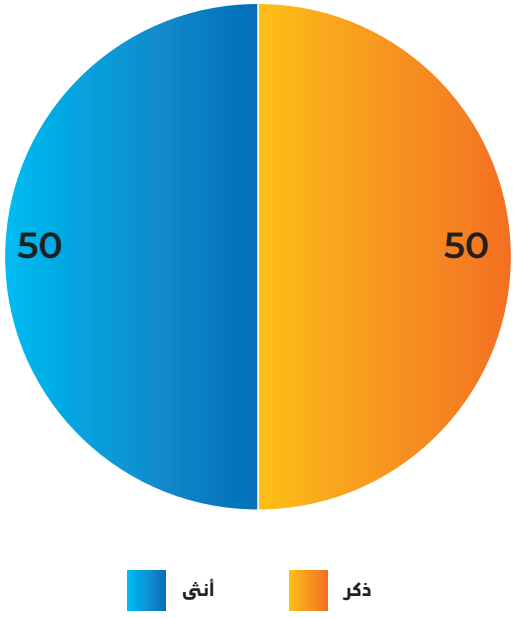

المبيان 2: التوزيع العمري

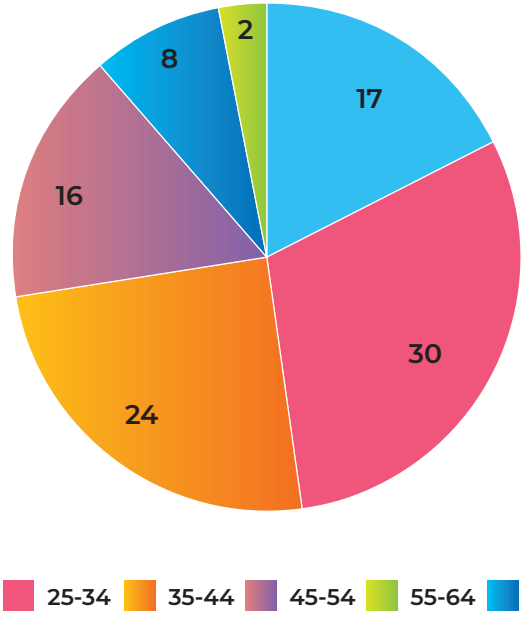

المبيان 3: مناطق حضرية / قروية

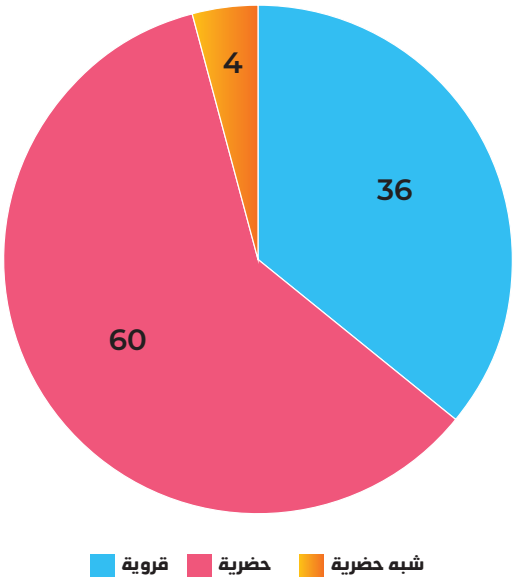

المبيان 4 : الجهة

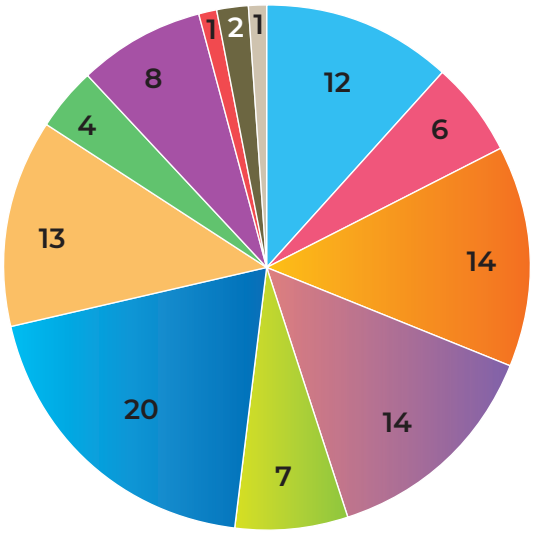

طنجة-تطوان-الحسيمة
الجهة الشرقية
فاس-مكناس
الرباط-سلا-القنيطرة
بني ملال-خنيفرة
الدار البيضاء الكبرى-سطات
مراكش-أسفي
درعة تافيلالت
سوس-ماسة
كلميم-واد نون
العيون-الساقية الحمراء
الداخلة-واد الذهب

المبيان 5: المستوى التعليمي

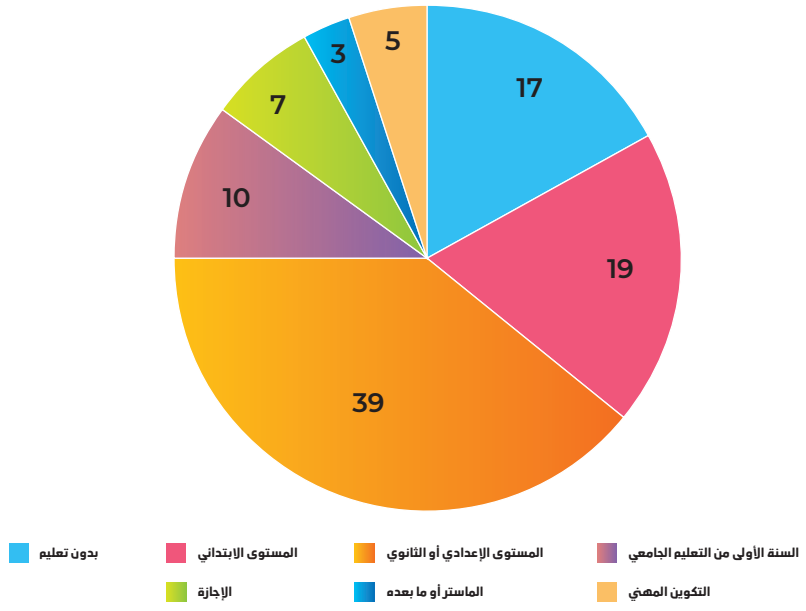

المبيان 6: الدخل

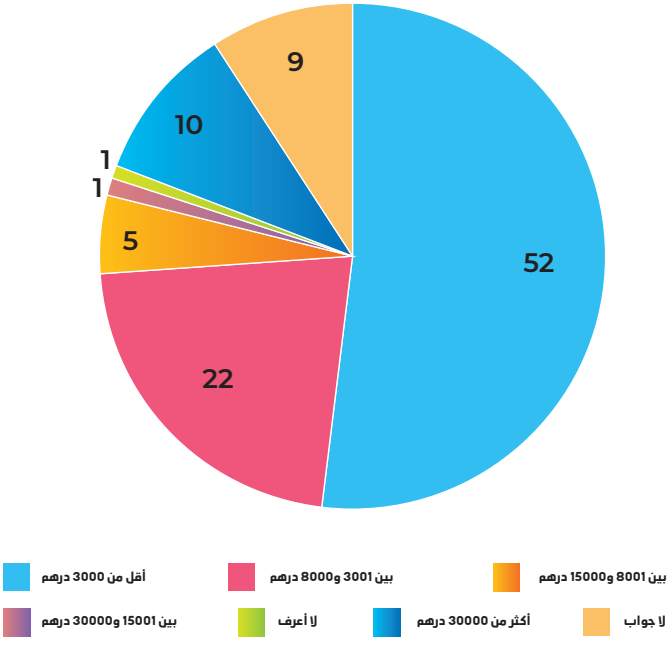

الثقة السياسية

يركز مؤشر الثقة بشكل كبير على الثقة السياسية كمحور مهم للبحث. تعتمد هذه الدراسة على مؤشرات مختلفة، بما في ذلك مستويات الثقة في المؤسسات المنتخبة وغير المنتخبة ومشاركة المواطنين وانخراطهم في المجال العام، والانتماء إلى الأحزاب السياسية والجماعات المدنية، ومواقفهم تجاه الفساد وحرية التعبير. من خلال تحليل هذه العوامل، يهدف مؤشر الثقة إلى توفير فهم شامل لمدى ثقة الأفراد في أنظمتهم ومؤسساتهم السياسية.

الثقة في المؤسسات المنتخبة وغير المنتخبة

الثقة هي مؤشر مهم لقياس تصورات الناس حول جودة المؤسسات الحكومية وتعاملهم معها. ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الموجة هي الانخفاض العام في الثقة في المؤسسات المنتخبة، بما في ذلك الحكومة الحالية مقارنة بالسنة الماضية (المبيان 7). وفي هذه السنة (المبيان 8)، عبر حوالي 43 بالمائة من المغاربة عن ثقتهم بالحكومة مقابل 69 بالمائة في سنة 2022. ويعتبر انخفاض الثقة في الأحزاب السياسية والبرلمان أيضا من النتائج الملحوظة. وفي سنة 2023، أعرب 42 بالمائة من المغاربة الذين شاركوا في هذا الاستطلاع عن ثقتهم بالبرلمان، و33 بالمائة في الأحزاب السياسية، مقابل 50 بالمائة و52 بالمائة على التوالي قبل سنة واحدة.

المبيان 7: تطور الثقة في المؤسسات المنتخبة بين 2020 و 2023

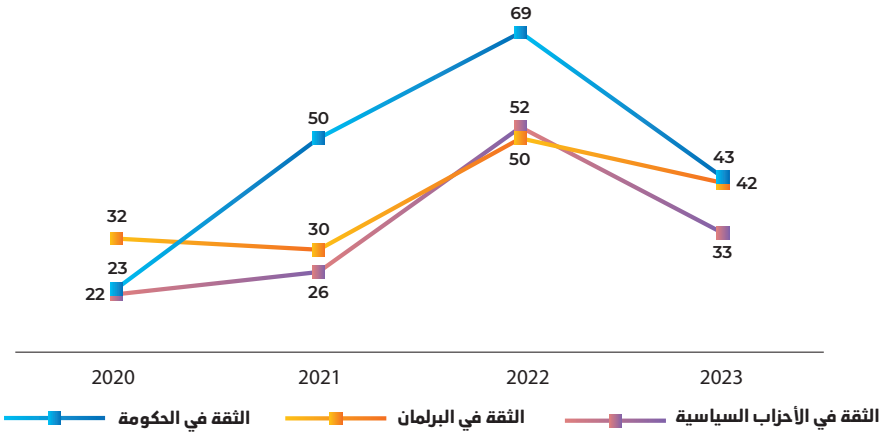

وفقا للدراسة، تحظى المؤسسات السياسية المحلية بثقة أكبر. وتتعلق الثقة في المجالس البلدية بمدى ثقة الأفراد بهيئات الإدارة المحلية المسؤولة عن إدارة مجتمعاتهم المحلية. الثقة في المجالس البلدية أمر بالغ الأهمية من أجل السير الفعال للحكومة وللحفاظ على علاقة صحية بين المواطنين وممثليهم المنتخبين. في حين أن مستويات الثقة في المؤسسات المنتخبة تتراجع إلى حد ما، أكدت نتائج الاستطلاع أن 62 بالمائة من المستطلعين قد أعربوا عن ثقتهم في المجالس البلدية.

تلعب وزارة الداخلية دورا مهما في المجتمع المغربي من خلال ضمان الأمن العام والحفاظ على القانون والنظام؛ إدارة التسجيل المدني والتوثيق؛ ضمان إدارة محلية جيدة؛ تنظيم الانتخابات والشؤون السياسية. وتشير النتائج إلى أن 73 بالمائة من المستطلعين يثقون بالوزارة (47 بالمائة يثقون تماما و26 بالمائة يثقون إلى حد ما). وفي سياق مماثل، ومنذ الاستقلال، تمثل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية مؤسسة ذات أبعاد رمزية ووظيفية، حيث تقوم هذه المؤسسة على البيعة وهي عقد رسمي للولاء. وقد اكتسبت ثقة 83 بالمائة من المواطنين في الاستطلاع (57 بالمائة يثقون تماما و26 بالمائة يثقون إلى حد ما). يتمتع المجلس العلمي أيضا بمستوى معقول من الثقة يبلغ حوالي 67 بالمائة (37 بالمائة يثقون تماما و30 بالمائة يثقون إلى حد ما).

فيما يتعلق بقطاع التعليم، يثق 76 بالمائة من المستطلعين بجودة التعليم العمومي في المغرب (حيث 39 بالمائة يثقون تماما بالتعليم العمومي و37 بالمائة يثقون به إلى حد ما) مقارنة بـ 80 بالمائة في سنة 2022. والمستغرب أن الثقة في جودة التعليم الخاص انخفضت من 76 بالمائة في سنة 2022 إلى 55 بالمائة في سنة 2023 (حيث يثق 24 بالمائة تماما بالتعليم الخاص ويثق 31 بالمائة به إلى حد ما).

فيما يتعلق بالخدمات العمومية وعلى غرار استطلاعات السنوات الماضية، تبين أن الثقة في قطاع الصحة العمومي منخفضة مقارنة بقطاع التعليم حيث أعرب 49 بالمائة عن ثقتهم (20 بالمائة يثقون تماما و29 بالمائة يثقون إلى حد ما)، بينما أعرب 49 بالمائة عن عدم ثقتهم (35 بالمائة لا يثقون إطلاقا و14 بالمائة لا يثقون). وعلى غرار نتائج سنة 2022، هناك تباين بين القطاعين العمومي والخاص في هذا المجال، حيث أن مستوى الثقة بخدمات القطاع الصحي الخاص أعلى بشكل ملحوظ، حيث أن 72 بالمائة (33 بالمائة يثقون تماما و49 بالمائة يثقون إلى حد ما) من المستطلعين راضون عن الخدمات الصحية الخاصة.

تلعب الثقة دورا محوريا في الطريقة التي تقدم بها الخدمات والمؤسسات المالية نفسها لزبنائها، حيث إنها تؤثر على رغبتهم في إيداع الأموال والاقتراض والاستثمار والتعامل مع الأبناك. في استطلاع هذه السنة، طُلبنا من المستطلعين تقييم ثقتهم في النظام البنكي، وتشير النتائج إلى أن متوسط مستوى الثقة يبلغ 58 بالمائة (30 بالمائة يثقون تماما و28 بالمائة يثقون إلى حد ما)، ما يؤكد أهمية الجهات الرقابية للقطاع المالي وصناع السياسات والجهات الفاعلة لضمان عمل الأبناك بنزاهة وشفافية والتركيز على الزبناء.

الثقة في منظمات المجتمع المدني أمر جوهري الأهمية لأنها تحدد مستوى الدعم والمشاركة الذي يرغب الأفراد أو المجتمعات في تقديمه لهذه المنظمات. يمكن أن تتأثر الثقة في منظمات المجتمع المدني بعوامل مختلفة، بما فيها شفافية المنظمة وقابليتها للمساءلة وإنجازاتها وقيادتها وتأثيرها. عندما يثق الناس بمنظمات المجتمع المدني، يرجح أن ينفتحوا على التعاون والتبرع والتطوع والترافع عن قضاياهم. في المغرب، ما تزال منظمات المجتمع المدني تتمتع بمستوى متوسط من الثقة حيث أن حوالي 58 بالمائة من المستطلعين يثقون بشكل كبير في منظمات المجتمع المدني (22 بالمائة يثقون تماما و36 بالمائة يثقون إلى حد ما). بالإضافة إلى ذلك، نادرا ما تم إبراز أهمية تصورات الرأي العام حول النقابات في الأبحاث حول السياسات التي تخص التشغيل بالخصوص. ووفقا لهذا الاستطلاع، ظلت الثقة العامة في النقابات العمالية مستقرة عند 44 بالمائة (18 بالمائة يثقون تماما و26 بالمائة يثقون إلى حد ما). وتجدر الإشارة إلى أن الثقة يمكن أن تتأثر بعوامل مختلفة، مثل التجارب الفردية والأيديولوجيات السياسية والتغطية الإعلامية.

تظهر النتائج أن المؤسسات غير المنتخبة تتمتع بمستويات أعلى من الثقة مقارنة بالمؤسسات المنتخبة. على غرار نتائج مؤشر الثقة 2022، فإن الشرطة والجيش والدرك هي المؤسسات التي تتمتع بأكبر قدر من الثقة لدى المغاربة، فقد عبر المستطلعون المغاربة عن ثقة في الشرطة بلغت 87 بالمائة (60 بالمائة يثقون تماما و27 بالمائة يثقون إلى حد ما) (مقارنة بـ 92 بالمائة في سنة 2022)؛ و89 بالمائة منهم يثقون بالقوات المسلحة (76 بالمائة يثقون تماما و13 بالمائة يثقون إلى حد ما) (مقارنة بـ 95 بالمائة في السنة الماضية)؛ و84 بالمائة يثقون بالدرك (55 بالمائة يثقون تماما و29 بالمائة يثقون إلى حد ما). ومن جهة أخرى فإن الثقة مرتفعة أيضا في القضاء وإن كانت أقل نوعا ما مقارنة بالشرطة والجيش، حيث وصلت إلى حوالي 72 بالمائة (37 بالمائة يثقون تماما و35 بالمائة يثقون إلى حد ما).

المبيان 8: الثقة في مختلف المؤسسات السياسية والاقتصادية سنة 2023

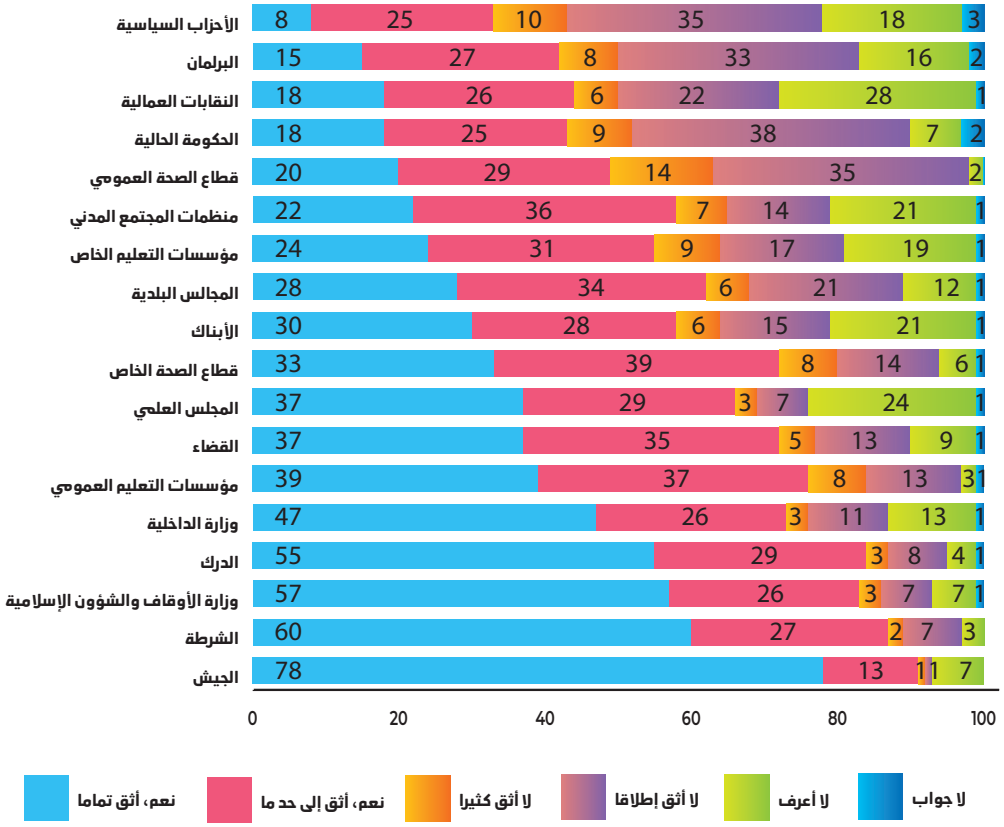

الثقافة السياسية

مستوى الثقافة السياسية، أو مدى فهم واستيعاب العمليات والأنظمة السياسية، قد يؤثر بشكل كبير على تطور البلاد. عند سؤال المستطلعين «هل تعرف أسماء رؤساء هذه المؤسسات»، أجاب 83 بالمائة بأنهم يعرفون اسم رئيس الحكومة ولكن اختلفت أجوبتهم بين عزيز أخنوش وعبد الله بنكيران وسعد الدين العثماني؛ بينما 6 بالمائة فقط يعرفون اسم رئيس مجلس النواب في البرلمان و2 بالمائة يعرفون اسم رئيس مجلس المستشارين. 74 بالمائة لا يعرفون أسماء رؤساء مجالس بلدياتهم و93 بالمائة لا يعرفون أسماء رؤساء مجالسهم الإقليمية. (المبيان رقم 9). أما عند طرح السؤال المتعلق بأدوار هذه المؤسسات، عبر المستطلعون عن معرفتهم لأدوار الحكومة (51%في المائة) ومجالس البلديات (42%في

المائة). وبالمقابل، قال 72 بالمائة إنهم لا يعرفون أدوار الأحزاب السياسية، بينما قال 63 بالمائة بأنهم لا يعرفون أدوار البرلمان، و87 بالمائة لا يعرفون أدوار المجالس الإقليمية.

المبيان 9: معرفة أسماء رؤساء مختلف المؤسسات السياسية

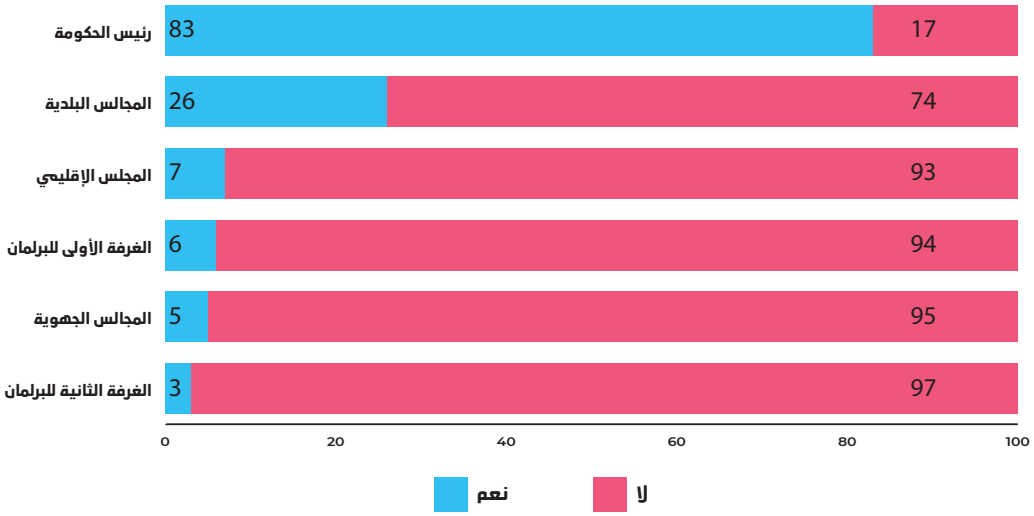

المشاركة في الحياة العامة والمساءلة الاجتماعية

في نظام ديمقراطي، من المهم أن يتمكن المواطنون من التواصل مع ممثليهم المنتخبين فيما يتعلق بالسياسات، وهذا يسمح بتبادل الأفكار والملاحظات والمعلومات بين المسؤولين المنتخبين والمواطنين الذين يمثلونهم. يمكن أن يساعد هذا التواصل المسؤولين المنتخبين على فهم احتياجات ومخاوف ناخبيهم، وبالتالي فإنه يسمح للمواطنين بالتعبير عن آرائهم والتأثير على قرارات متعلقة بالسياسات. في هذا الاستطلاع، سألنا المواطنين عما إذا سبق لهم وتواصلوا مع شخص منتخب بشأن قضية تتعلق بمصالح عامة أو شخصية، وقد أظهرت النتائج أن 11 بالمائة منهم تواصلوا مع ممثل منتخب (معظمهم أعضاء في المجالس البلدية بنسبة حوالي 65 بالمائة (المبيانين 10 و11) وأن 65 بالمائة من هؤلاء كانوا راضين عن مستوى جودة التواصل) (المبيان 12). في حين أن 88 بالمائة من المستطلعين لم يتواصلوا مع أي ممثل منتخب بينما حاول 0.7 بالمائة فعل ذلك لكنهم فشلوا. (المبيان 10).

المبيان 10: التواصل مع ممثل منتخب

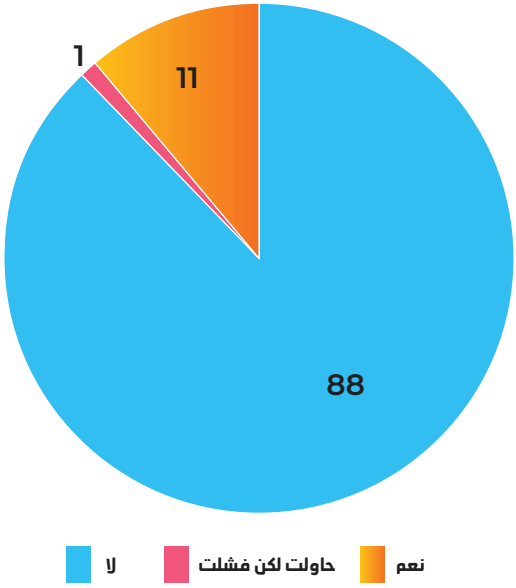

المبيان 11: تواصل المواطنين مع مؤسسات مختلفة

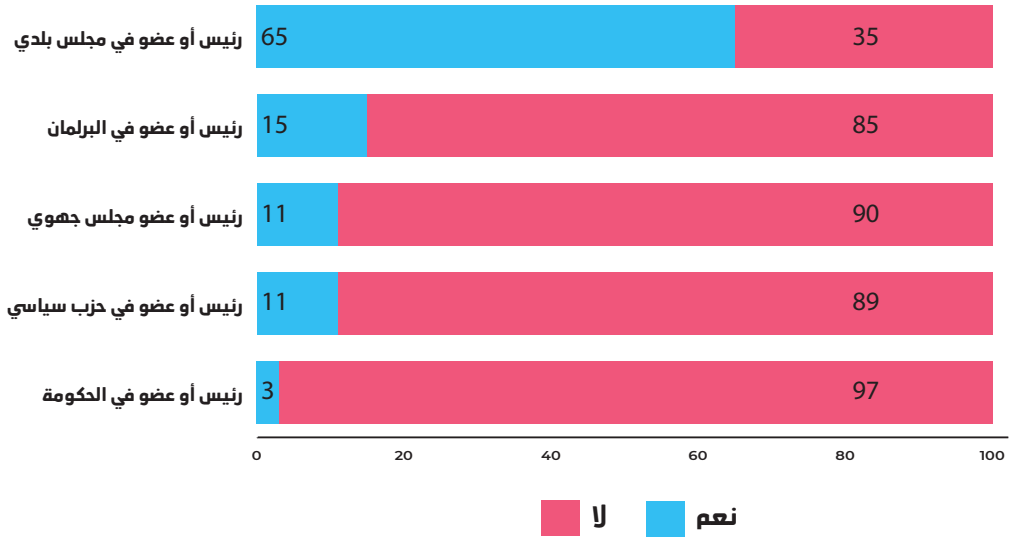

المبيان 12: مستوى الرضى عن جودة التواصل مع الممثل المنتخب

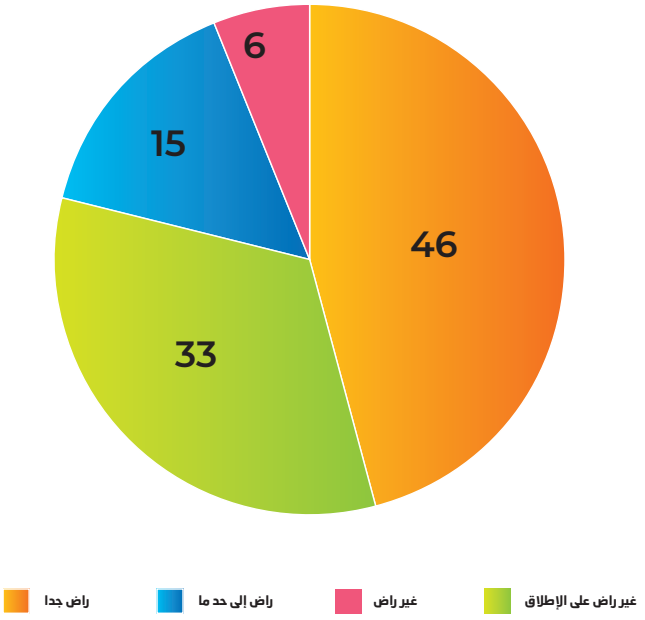

عند دراسة مستوى الرضى العام فيما يخص مجالس البلديات، يتم ذلك من خلال النظر في عدة جوانب بشكل دقيق. تشير النتائج إلى مستويات عالية من الرضى، حيث أبدى 40 بالمائة من المستطلعين رضاهم عن إمكانية تقديم شكاوى رسمية في حالة وجود مشاكل. وأعرب 48 بالمائة من المواطنين المستطلعين عن رضاهم عن الوقت الذي يستغرقه إتمام مهمة ما، بينما عبر 63 بالمائة عن رضاهم عن المصاريف اللازمة لإتمامها. إضافة إلى ذلك، أعرب 66 بالمائة عن رضاهم عن كفاءة وأداء موظفي المجالس وأبدى 62 بالمائة رضاهم عن جودة وتوافر الخدمات المقدمة (المبيان 13).

المبيان 13: الرضى العام عن مختلف جوانب مجالس البلديات

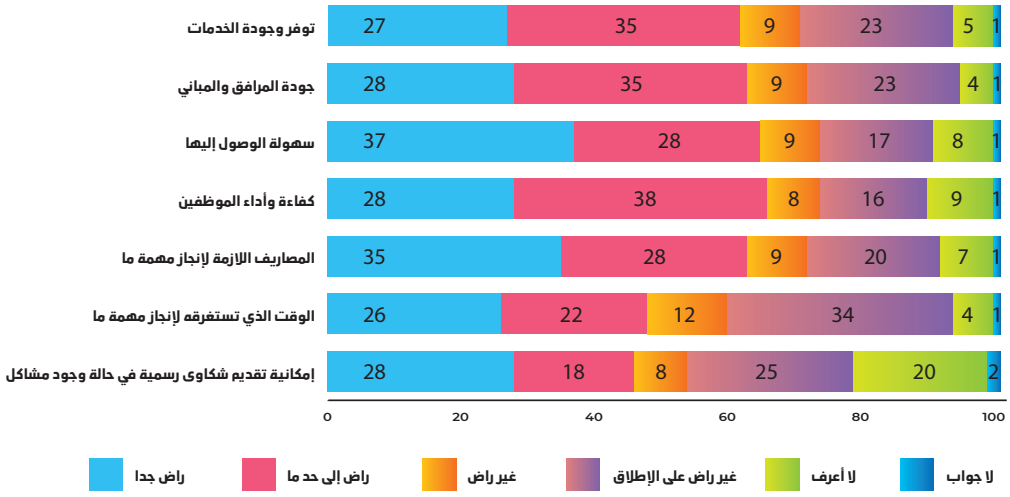

الثقة المدنية والمشاركة السياسية

الثقة السياسية والمدنية مفهومان مرتبطان يشيران إلى مستوى الثقة لدى الأفراد أو الجماعات تجاه النظام السياسي والمؤسسات المدنية والجهات الفاعلة داخل المجتمع. وتعتبر المشاركة المدنية للمواطنين في العملية السياسية، كالتصويت والترشح للمناصب السياسية أو المشاركة في الحملات السياسية والإسهام في صياغة القرارات والسياسات التي تؤثر على مجتمعاتهم، والمشاركة المدنية في الأنشطة التي تعزز المصلحة العامة كتنظيم المجتمعات والعمل التطوعي والترافع والنشاط الاجتماعي، كلها جوانب بالغة الأهمية من أجل تنمية وتقدم أي بلد.

وفقًا لنتائج الاستطلاع فإن 8 بالمائة فقط من المستطلعين لديهم عضوية في منظمات المجتمع المدني (المبيان 14). مجال اشتغال المنظمات يشمل البيئة (0.5 بالمائة)، حقوق الإنسان والمرأة (0.2 بالمائة)؛ الحي (0.5 بالمائة)؛ الدين والثقافة واللغة والفن (1.4 بالمائة)؛ السياسة (0 بالمائة)؛ الرياضة (1 بالمائة)؛ والجمعيات الخيرية (1 بالمائة).

المبيان 14: العضوية في إحدى منظمات المجتمع المدني

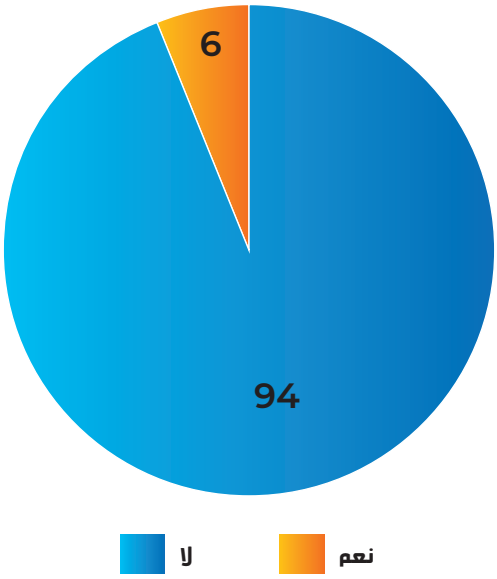

كما هو الحال في السنوات الماضية، تُظهر نتائج الاستطلاع أيضا أن هناك مشاركة ضعيفة في مجال السياسة حيث أن 98 بالمائة من المستطلعين قالوا أنهم لا ينتمون إلى أي حزب سياسي (مقابل 96 بالمائة في سنة 2022) (المبيان 15). فيما يخص المشاركة في المجال السياسي، أبدى المواطنون اهتماما محدودا بالقضايا السياسية الحالية، حيث قال حوالي 74 بالمائة منهم بأنهم لا يتابعون الشؤون السياسية باهتمام (49 بالمائة لا يتابعونها على الإطلاق و25 بالمائة نادرا ما يتابعونها) (المبيان 16).

المبيان 15: الانتماء إلى الأحزاب السياسية

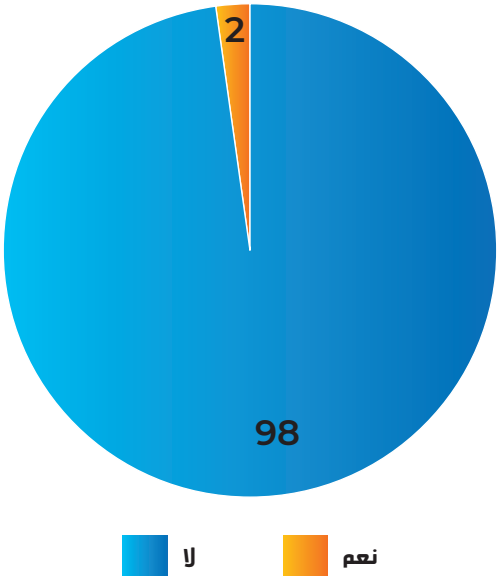

المبيان 16: الاهتمام بالشؤون السياسية

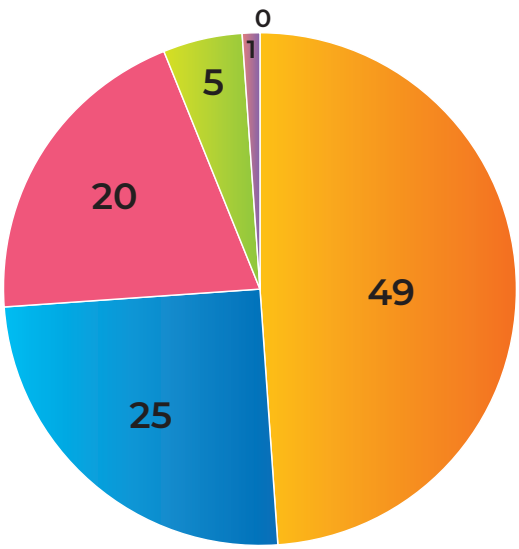

يمكن ملاحظة نتيجة مماثلة للمشاركة المنخفضة فيما يتعلق بالمشاركة السياسية غير الرسمية، أما بالنسبة للأساليب غير التقليدية للمشاركة السياسية، كالمقاطعة الاقتصادية مثلا أو توقيع العرائض أو مشاركة محتوى سياسي على وسائل التواصل الاجتماعي، فقد قال 15 بالمائة إنهم شاركوا سابقا في احتجاج، فيما وقع 5 بالمائة على عريضة، وشارك 29 بالمائة في المقاطعة الاقتصادية، وقاطع 21 بالمائة الانتخابات، بينما شارك 11 بالمائة محتوى سياسيا على وسائل التواصل الاجتماعي (المبيان 17). يجدر الذكر أن النسب تتقارب مع نسب السنة الماضية.

المبيان 17: المشاركة المدنية

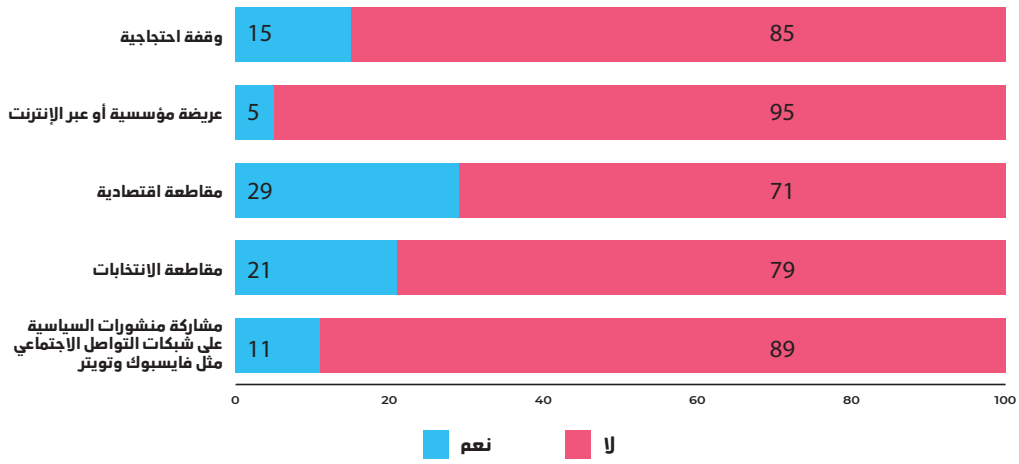

تعتبر المشاركة في الانتخابات والتصويت حقا ومسؤولية أساسية في المجتمعات الديمقراطية، فهو يتيح للمواطنين التعبير عن رأيهم في تشكيل الحكومة واتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم. على سبيل المثال، تشير نتائج المشاركة في الانتخابات الأخيرة إلى أن 40 بالمائة من المستطلعين قد شاركوا في الانتخابات الأخيرة لسنة 2021 (بالمقارنة مع 42 بالمائة في سنة 2022) (المبيان 18)، بينما عبر 48 بالمائة عن نيتهم في المشاركة في الانتخابات القادمة (المبيان 19). أما 34 بالمائة من المستطلعين الذين لا ينوون التصويت فلديهم أسباب مختلفة مثل عدم الاقتناع بالأحزاب السياسية (11 بالمائة) أو عدم الثقة في مصداقية نتائج الانتخابات (5 بالمائة). وفيما يتعلق بالانتخابات السابقة في 8 شتنبر 2021، فقد عبر 38 بالمائة فقط عن رضاهم عن الحملة الانتخابية (19 بالمائة راضون تماما و19 بالمائة راضون إلى حد ما). وقد عبر 36 بالمائة منهم عن رضاهم عن مستوى كفاءة المرشحين فيما أبدى 51 بالمائة رضاهم عن تنظيم يوم الاقتراع (المبيان 20).

المبيان 18: المشاركة في الانتخابات السابقة

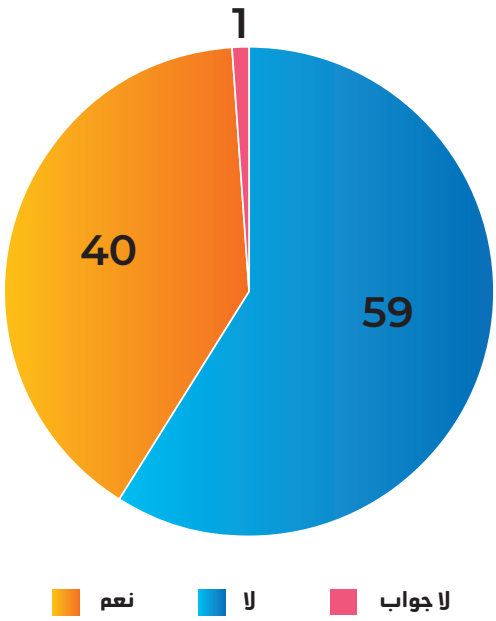

المبيان 19: الرغبة في المشاركة في الانتخابات المقبلة

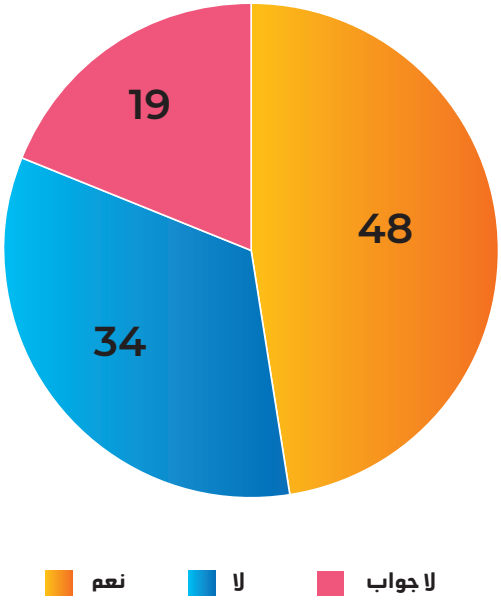

المبيان 20: مستوى الرضى عن مختلف جوانب انتخابات 2021

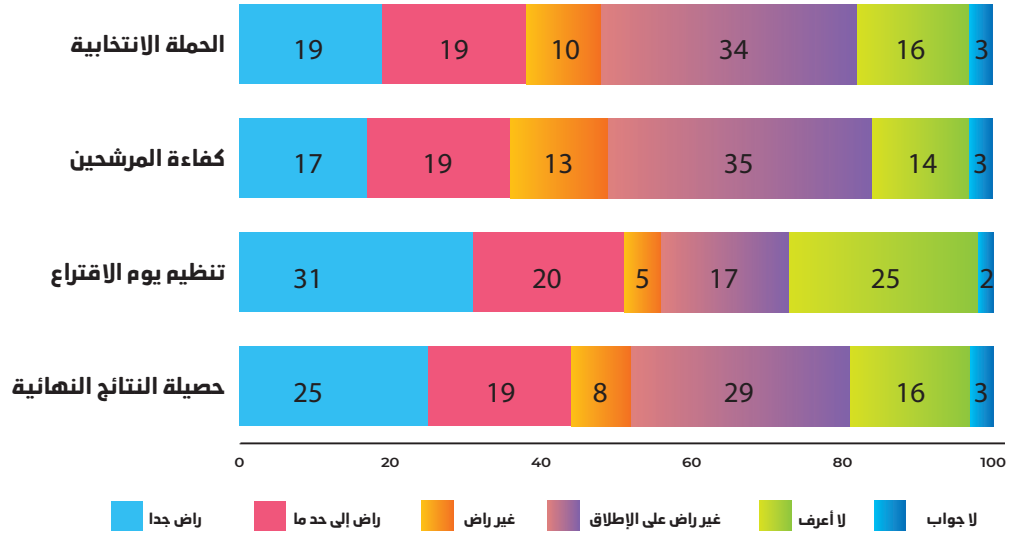

إن حماية حقوق الإنسان تعزز الثقة السياسية، أي عندما يتم احترام حقوق الإنسان وحمايتها من طرف الحكومة والمؤسسات، يشعر الأفراد بالأمان والتقدير والاحترام، وهذا بدوره يعزز الثقة بين الناس والاعتقاد بأن الدولة ستضمن حقوقهم وتلتزم بها وتتعامل معها بعدل وإنصاف ووفقا للاستطلاع الذي أجريناه، تبين أن 17 بالمائة من المستطلعين إن حقوق الإنسان تحظى باحترام كبير في المغرب، في حين قال 48 بالمائة إنها تحظى بمستوى متوسط من الاحترام، بينما يعتقد 19 بالمائة أنها لا تتمتع بالاحترام على الإطلاق (المبيان 21).

المبيان 21: احترام حقوق الانسان

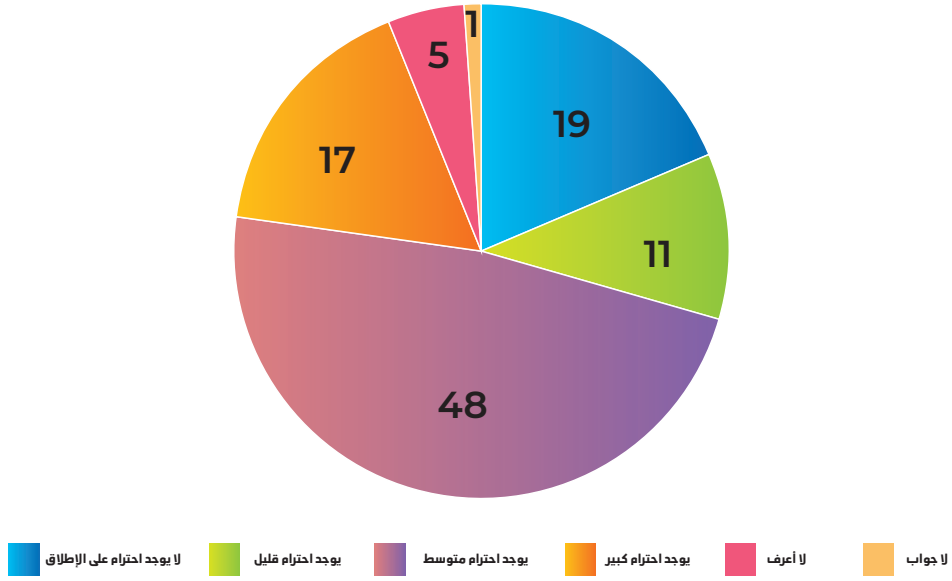

الفساد

غالبًا ما يُنظر إلى الفساد على أنه وجه من أوجه الحكامة السيئة ومن شأنه أن يشوه عمليات صنع القرار، كما أنه يقوض سيادة القانون ويضعف المؤسسات الديمقراطية ويمس بالعقد الاجتماعي بين المواطنين والحكومة، إضافة إلى أنه قد يخلق انطباعا بالظلم واللامساواة، حيث أنه يستنزف الموارد والفرص لتحقيق مكاسب شخصية بدلا من تخصيصها للصالح العام. من شأن هذا أن يؤدي إلى شعور بالظلم وفقدان الثقة في قدرة المؤسسات على خدمة مصالح المواطنين. وفي هذا الصدد، يرى 83 بالمائة من المستطلعين بأن الرشوة منتشرة في المغرب (61 بالمائة يرون أنها منتشرة كثيرا بينما يرى 22 بالمائة أنها منتشرة إلى حد ما) (المبيان 22). فيما يتعلق بمكافحة الفساد، عبر 47 بالمائة من المستطلعين عن رضاهم بشكل عام عن جهود الحكومة في مكافحة الفساد (31 بالمائة راضون للغاية و16 بالمائة راضون إلى حد ما) مقابل 56 بالمائة في سنة 2022، بينما أبدى 45 بالمائة عن عدم رضاهم (36 بالمائة غير راضون إطلاقا و9 بالمائة غير راضون). (المبيان 23).

المبيان 22: تصورات المواطنين عن الرشوة

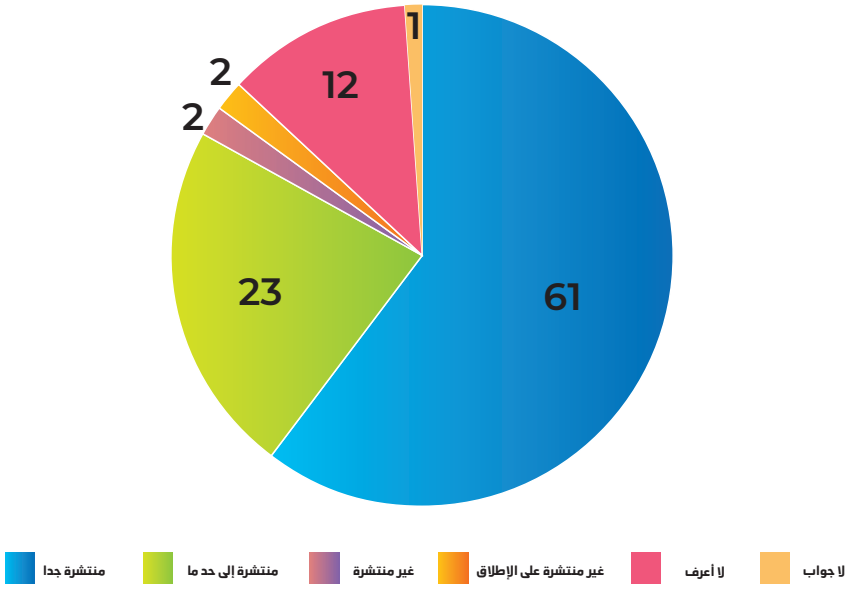

الثقة في المستقبل

أظهرت النتائج هذه السنة انخفاضا إلى حد ما في مستوى الرضى عن التوجه العام للمغرب، حيث أعرب 58 بالمائة من المستطلعين عن رضاهم مقابل 66 بالمائة في سنة 2022. وفيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية للبلاد، عبر 28 بالمائة فقط من المستطلعين عن رضاهم عن التنمية الاقتصادية المغربية الحالية مقابل 50 بالمائة في سنة 2022 (المبيان 23). يواجه المغاربة تحديات اقتصادية مثل معدلات البطالة العالية والأجور المنخفضة والتضخم المتزايد وتوسع فجوة الثروة، وهذه المشاكل الاقتصادية من شأنها أن تؤثر على سبل عيش المواطنين ورفاههم، مما يؤدي إلى عدم الرضى عن الوضع الاقتصادي العام.

المبيان 23: الرضى عن التوجه المجتمعي العام في المغرب

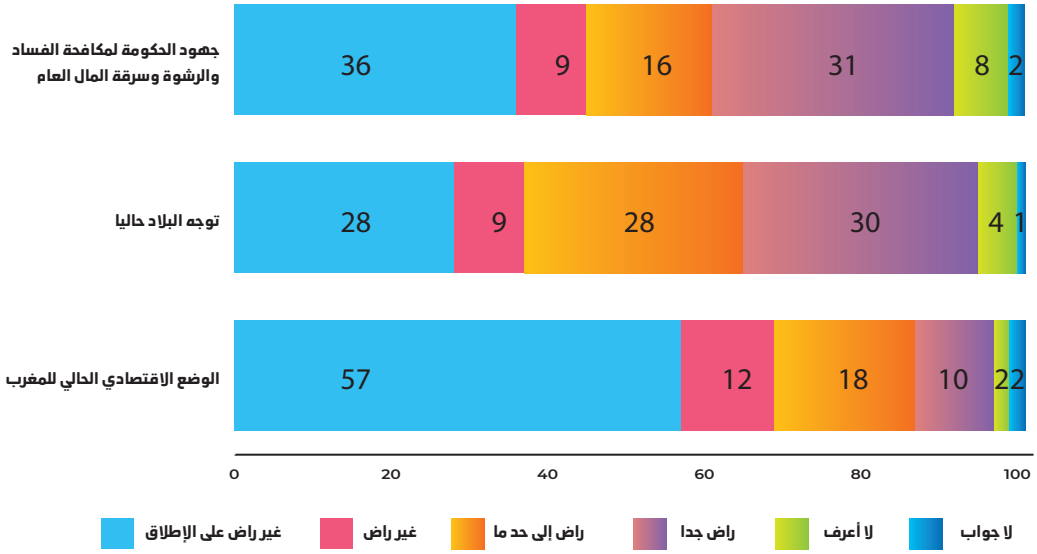

عند سؤال المستطلعين عن أهم الأهداف التي يجب على الحكومة المغربية أن تحققها خلال السنوات الخمس المقبلة، وجدنا أن الأولويات مماثلة لنتائج سنة 2022، حيث قال 23 بالمائة منهم أن أولويتهم هي تحسين قطاع الصحة، وقال 23 بالمائة أن أولويتهم هي تجويد التعليم، وعبر 19 بالمائة عن أن الأولوية بالنسبة لهم تكمن في خلق فرص شغل للشباب، بينما قال 10 بالمائة إن محاربة الفساد هي الأولوية لديهم، وأخيرًا قال 1 بالمائة فقط أن زيادة مشاركة المواطنين في الحياة العامة تشكل الأولوية في نظرهم (المبيان 24).

المبيان 24: أهداف مهمة يجب على الحكومة المغربية تحقيقها خلال السنوات الخمس المقبلة

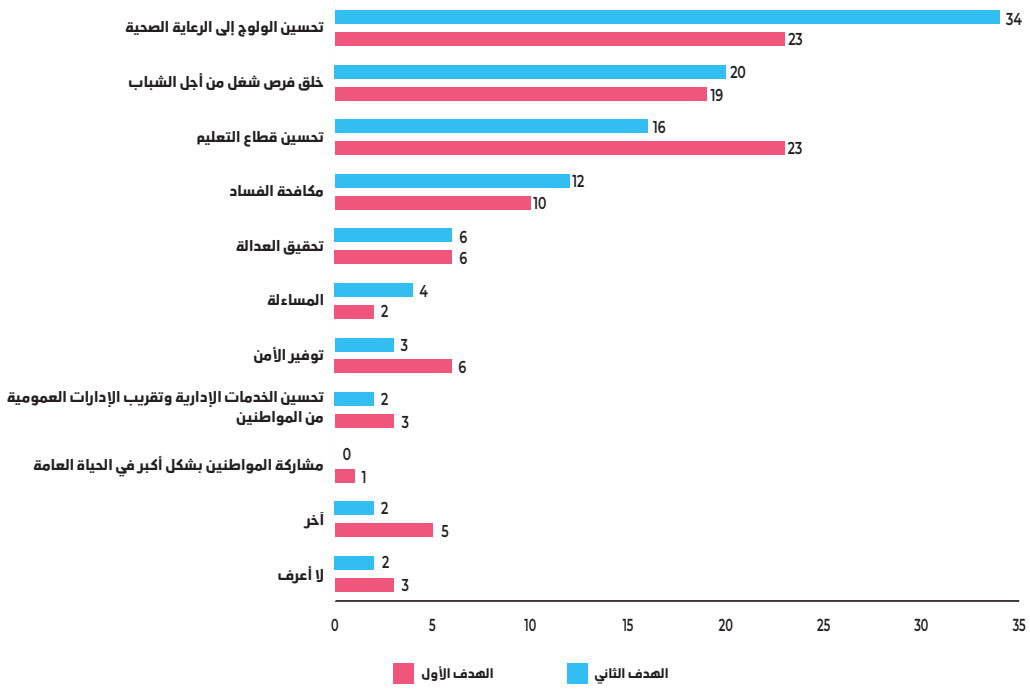

الثقة الاجتماعية

تشير الثقة الاجتماعية إلى مستوى الثقة التي يتمتع بها الأفراد بين بعضهم البعض وفي المؤسسات المجتمعية، وهي جانب أساسي من التماسك الاجتماعي وتلعب دورا محوريا في تشكيل العلاقات والتفاعلات داخل الجماعات والمجتمعات، وقد عرفت نتائج الثقة الاجتماعية استقرارا خلال السنوات الثلاث الماضية.

وعلى غرار اتجاهات السنة الماضية، فإن للأبوة والأمومة تأثير قوي وثابت على الثقة الاجتماعية عبر الفئات العمرية والجنس. وقد جد الاستطلاع أن 98 بالمائة من المستطلعين يثقون تماما بأسرهم النووية، في حين أن 78 بالمائة يثقون تماما بالعائلة الممتدة، مقابل 47 بالمائة في سنة 2022. إضافة إلى ذلك، أظهرت النتائج مستويات عالية من الثقة في أئمة المساجد بنسبة 73 بالمائة، وذلك نظرا للسلطة الدينية التي يتمتعون بها والسلوك الأخلاقي والنزاهة والشفافية التي يعرفون بها وسط المجتمع. ومع ذلك، فإن 66 بالمائة من المستطلعين لا يثقون في الأشخاص الذين يلتقون بهم للمرة الأولى (47 بالمائة لا يثقون إطلاقا و19 بالمائة لا يثقون)، و45 بالمائة لا يثقون بأشخاص من ديانات أخرى و35 بالمائة لا يثقون بأشخاص من جنسيات أخرى مقابل 45 بالمائة في سنة 2022، كما أن 37 بالمائة لا يثقون بجيرانهم و25 بالمائة لا يثقون بأصدقائهم (المبيان 25). وتشير النتائج إلى أنه كلما كانت العلاقات أقرب كلما زادت الثقة (الأسرة مثلا). وقد تلعب الصور النمطية دورا بارزا في انخفاض مستويات الثقة تجاه الأجانب والأشخاص من ديانات مختلفة.

علاوة على ذلك، يعتقد 58 بالمائة من المستطلعين أن المغاربة يثقون ببعضهم البعض مقابل 65 بالمائة في سنة 2022. بينما يعتقد 15 بالمائة فقط أن المغاربة يثقون ببعضهم البعض تماما، ويرى 43 بالمائة أن المغاربة يثقون ببعضهم البعض إلى حد ما (المبيان 26). ويوجد اختلاف مفاهيمي يتعلق بما إذا كان المستطلعون يضعون في الحسبان الثقة المتبادلة بين الآخرين أم فقط مدى ثقتهم في الآخرين؛ فبالنسبة لمدى ثقتهم في الآخرين، فإن 60 بالمائة من المستطلعين يثقون بالناس بشكل عام (24 بالمائة يثقون تماما و36 بالمائة يثقون إلى حد ما (المبيان 27).

المبيان 25: الثقة الاجتماعية

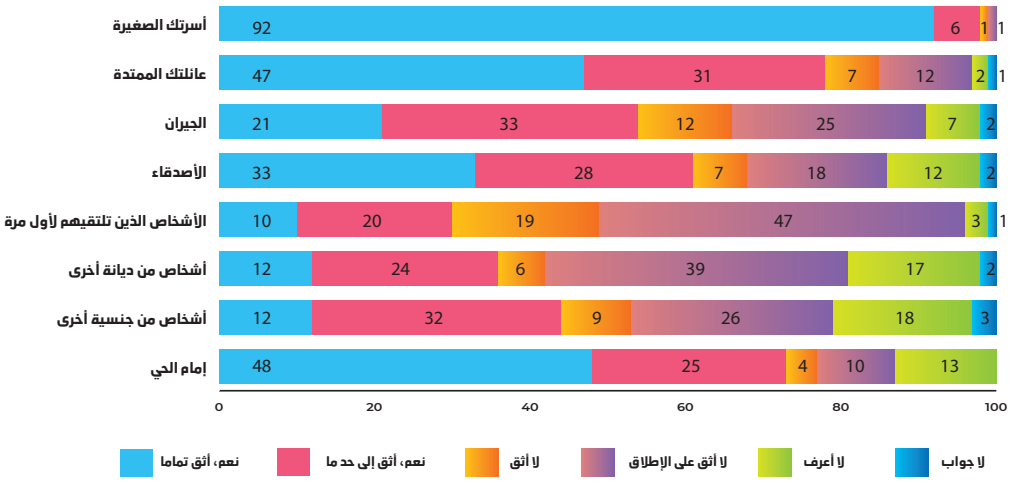

المبيان 26: تصورات الثقة بين المغاربة

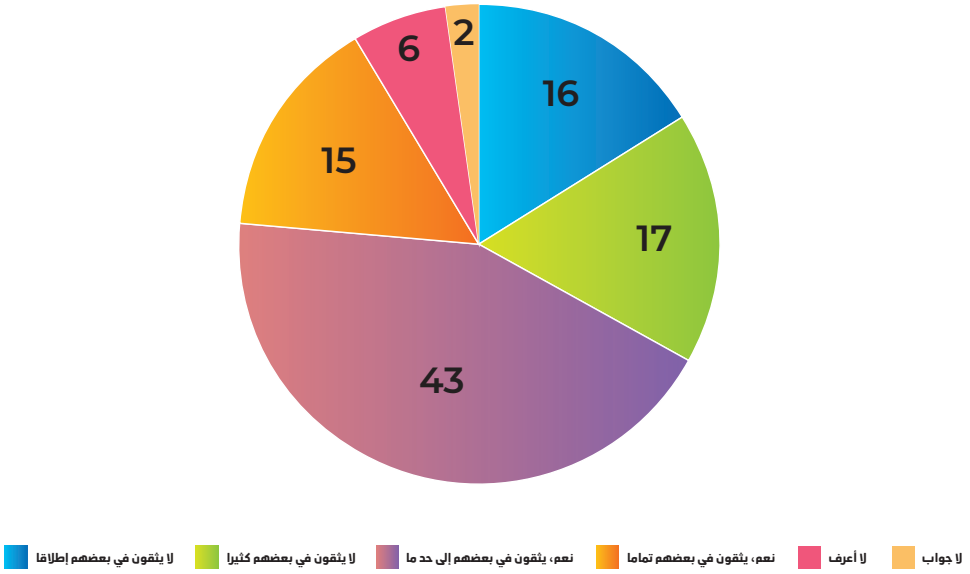

المبيان 27: مستوى ثقة المستطلعين في الناس

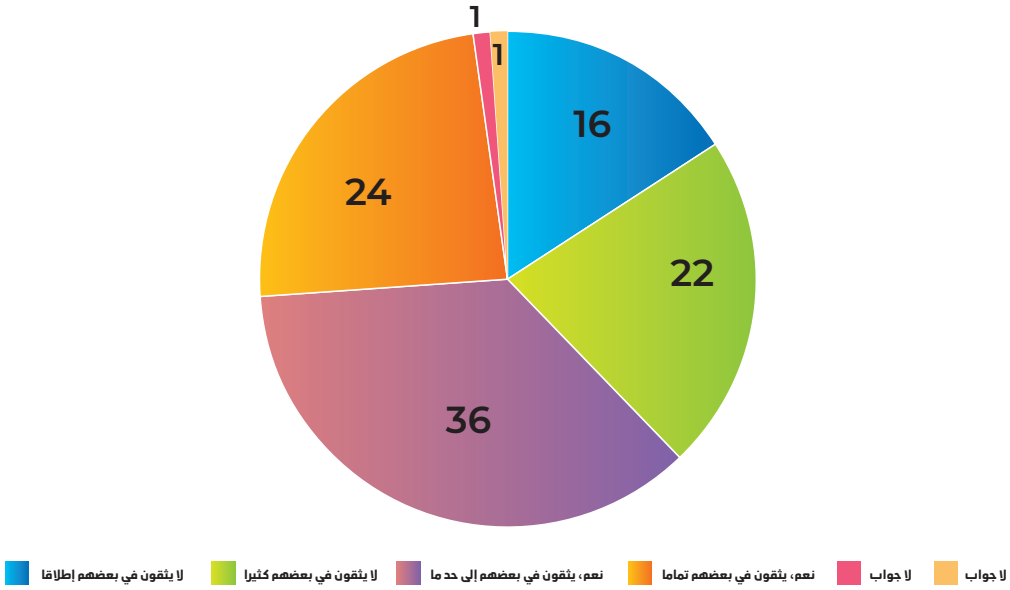

وعندما يتعلق الأمر بتكوين الصداقات، فإن 90 بالمائة من المستطلعين يقبلون اتخاذ أصدقاء مسلمين من دولة أخرى و69 بالمائة يقبلون أصدقاء من ديانة مختلفة، و77 بالمائة يقبلون اتخاذ أصدقاء لاجئين، في حين أن 18 بالمائة فقط يقبلون أصدقاء ملحدين، و7 بالمائة يقبلون أصدقاء مثليين. (المبيان 28).

المبيان 28: تكوين الصداقات مع فئات مختلفة

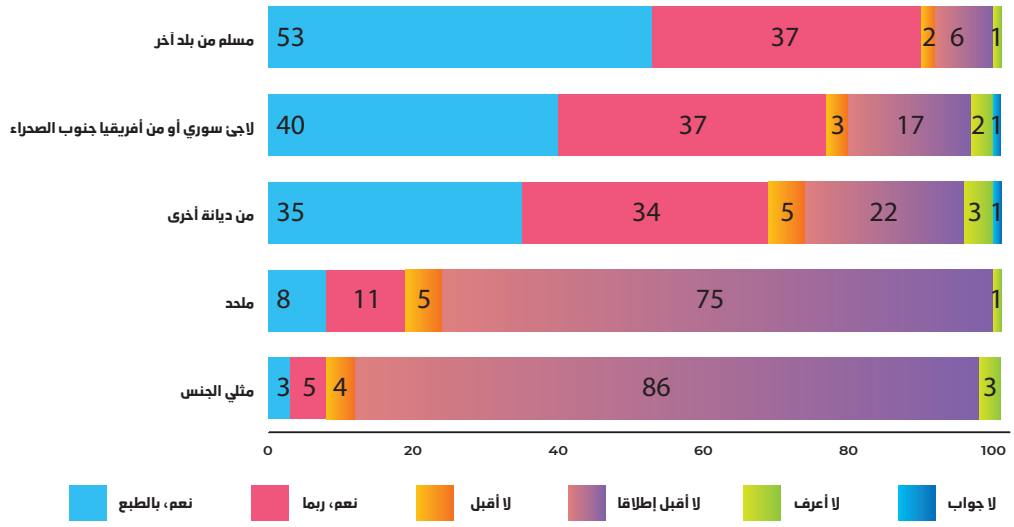

أما بالنسبة للافتخار بالهوية المغربية، فإن 93 بالمائة من المستطلعين فخورون كثيرا بكونهم مغاربة، و5 بالمائة فخورون إلى حد ما، في حين أن قلة قليلة فقط من المغاربة أفادوا بأنهم ليسوا فخورون كثيرًا (0.4 بالمائة) أو ليسوا فخورين على الإطلاق (1 بالمائة). (المبيان 29).

المبيان 29: الافتخار بالهوية المغربية

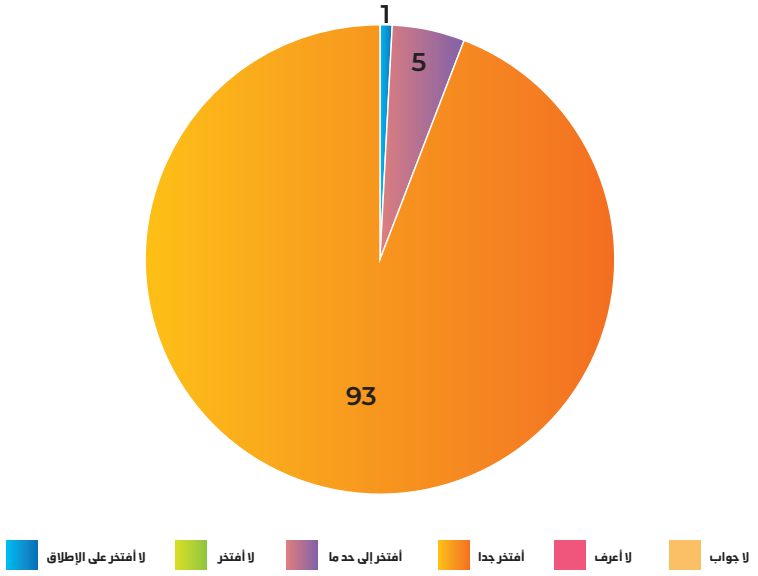

الفريق البحثي

محمد مصباح

الدكتور محمد مصباح هو المؤسس والرئيس للمعهد المغربي لتحليل السياسات (MIPA)، وهو زميل مشارك في المعهد الملكي للدراسات الدولية Chatham House في لندن ومعهد NPSIA في جامعة كارلتون بكندا. كان مرتبطا سابقا بمركز كارنيغي للشرق الأوسط والمعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية.

تركز أبحاثه على الإصلاحات المؤسسية، السياسات العمومية، الديمقراطية، مكافحة التطرف، والإسلام السياسي. لقد ألف مجموعة من الأوراق الأكاديمية والسياسية وأجرى دورات تدريبية على تحليل السياسة العمومية. قاد مشاريع بحثية وأشرف على دراسات ميدانية متعددة.

حصل الدكتور مصباح على العديد من الجوائز، بما في ذلك منحة Chevening من الحكومة البريطانية، وجائزة أفضل رسالة دكتوراه في العلوم الاجتماعية من جامعة محمد الخامس، ومنحة البحث من شبكة بناء السلام الأفريقية لمجلس البحث في العلوم الاجتماعية، نيويورك.

تتضمن منشوراته الحديثة «التآزر في شمال أفريقيا: تعزيز التعاون» الذي نشره مركز Chatham House في عام 2020، «الجهاديون المغاربة: جدل المحلي والعالمي» التي نشرتها مركز الجزيرة للدراسات في عام 2021، و «مؤشر الثقة في المؤسسات 2022» الذي نشره المعهد المغربي لتحليل السياسات.

رشيد أوراز

الدكتور رشيد أوراز، باحث رئيسي وعضو مؤسس للمعهد المغربي لتحليل السياسات. رشيد حاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد التطبيقي حول تأثير طبيعة المؤسسات على الاستثمار في الرأسمال البشري والنمو الاقتصادي في المغرب. كتب العديد من أوراق السياسات والتقارير حول التنمية الاقتصادية والإصلاح في المغرب ، والتعليم ، والحكامة ، وتأثير جائحة كوفيد 19 على الاقتصاد المغربي. رشيد باحث غير مقيم في برنامج شمال إفريقيا والساحل، في معهد الشرق الأوسط بالعاصمة واشنطن.

هاجر الإدريسي

الدكتورة هاجر الإدريسي باحثة مشاركة في المعهد المغربي لتحليل السياسات. حاصلة على الدكتوراه المشتركة في تخصصي التربية والتنمية البشرية من جامعة سيدي محمد بن عبد الله في المغرب وكلية التربية والتنمية البشرية في جامعة جورج واشنطن في الولايات المتحدة. كانت زميلة زائرة في مؤسسات مختلفة مثل معهد الدراسات الاجتماعية في جامعة تارتو في إستونيا وجامعة بيرغن في النرويج. تتركز اهتماماتها البحثية الرئيسية على سياسات التربية المدنية والتربية منظور العالمية، والمناهج والتدريس، والتنمية المستدامة والتعليم في مجال التغير المناخي. حاليًا، تعمل الدكتورة الإدريسي أستاذة مساعدة في المدرسة العليا للتربية والتكوين.

mipa.institute

contact@mipa.institute

MIPAInstitute

N 5, Appartement 5, Rue Figuig - Hassan - Rabat - Tél. : +212 5 37 26 26 02